العدد 06
المجلد 02 السنة 2021

الأفاق للدراسات الإقتصادية **ISSN:** 2571-9769, **EISSN:** 2602-5051
الصفحات 97ـ115

سياسة ترشيد النفقات العمومية في ظل تدهور أسعار النفط العالمية

-دراسة حالة الجزائر-

The policy of rationalizing public expenditure in light of the deterioration of international oil prices
-The Case Study of Algeria-

د.بغنة سهيلة•
جامعة خنشلة، الجزائر
Suhaila122013@gmail.com

د.بوعلاق نوال
جامعة تبسة، االجزائر
nawalboualleg@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 02 /2021/06 تاريخ القبول: 10 /2021/11 تاريخ النشر : 15 /2021/12

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم سياسة ترشيد النفقات العمومية وواقعها في الجزائر، وكذلك تأثير تدهور أسعار النفط على وضع هذه السياسة وعلى الاقتصاد الوطني ككل، باعتبار الجزائر من الدول النفطية التي ترتبط سياساتها الاقتصادية بشكل رئيسي على وضعية سوق النفط العالمي، كما يُعبر الإنفاق الحكومي عن السلوك المالي للحكومات والذي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهو ما يجعل من هذا الإنفاق سياسة اقتصادية لها وسائلها وأهدافها، ففي ظل الأزمة النفطية الأخيرة منتصف سنة 2014 التي زعزعت الاقتصاد الوطني مما أدى إلى توجه الحكومة الجزائرية إلى إعادة النظر في سياساتها الاتفاقية المعتمدة لتخطي هذه الأزمة، والبحث عن الحلول الممكنة في ظل إمكاناتها المتوفرة والعمل على تنمية اقتصادها خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العمومي، ترشيد النفقات، أسعار النفط.

رموز jel: H5, Q4.

Abstract:

This study aims at clarifying the concept of rationalization of public expenditure and its reality in Algeria, as well as the impact of the deterioration of oil prices on the development of this policy and on the national economy as a whole, considering that Algeria is one of the oil countries whose economic policies are mainly related to the status of the world oil market, The government expenditure reflects the fiscal behavior of governments, which aims to achieve a set of goals, which makes this spending an economic policy with its means and objectives. In the recent oil crisis in mid-2014, which shook the national economy, which led to the Algerian government to reconsider its policies the agreement adopted to overcome this crisis, and the search for possible solutions in light of the available resources and work on the development of its economy outside the hydrocarbons sector.

Keywords: public spending, rationalization of expenditures, oil prices.

JEL Classification code : H5, Q4.

• المؤلف المرسل: بغنة سهيلة

I. تمهيد:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة ضمن السياسات الاقتصادية للدولة، لأنها تستطيع تحقيق الأهداف المتعددة والتي يعبر عنها بالمربع السحري، كما ويعد ترشيد النفقات العمومية ضرورة حتمية ومن بين أهم أدوات السياسة المالية في ظل التقلبات التي تشهدها السوق النفطية العالمية، فتسعى الجزائر كباقي دول العالم إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية منها: محاربة التضخم والبطالة، دفع معدلات النمو الاقتصادي ...الخ، حيث شرعت الدولة منذ سنة 2000 إلى التوسع في الإنفاق العمومي نتيجة التحسن المستمر في العائدات والمتأتية أساسا من ارتفاع أسعار النفط العالمية باعتبارها دولة ريعية وحيدة الدخل، وبذلك فإن الثروة النفطية تعتبر المورد الرئيسي للنفقات العمومية التي تقوم بها الحكومة، وفي ظل ذلك فإن الأزمات النفطية ستعود بآثار سلبية وخيمة على الاقتصاد الجزائري، مما يستدعي اللجوء إلى إعادة النظر في السياسة الإنفاقية المنتهجة من قبل الدولة بالشكل الذي يسمح لها من الاستمرار وتخطي الأزمات بالاعتماد على ترشيد النفقات العمومية وليس تخفيضها كحل لمواجهة العجز الحاصل في الموازنة العامة للدولة نتيجة تدهور أسعار النفط في السوق الدولية خاصة في ظل ما تعرفه في الفترة الأخيرة وذلك بداية من منتصف سنة 2014 إلى غاية اليوم.

وعليه فالإشكال المطروح هو:

ما هو واقع سياسة ترشيد النفقات العمومية الجزائرية في ظل تدهور أسعار النفط العالمية؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إجمالا إلى التأصيل النظري لسياسة ترشيد النفقات العمومية من خلال التطرق إلى تعريفها، أهدافها ومدارسها الفكرية...الخ، والتعرف على أهمية الإنفاق العمومي كمحرك للنشاط الاقتصادي في الجزائر، ولتحقيق ذلك لا بد من التطرق إلى تأثيرات تدهور أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري باعتباره مصدر الدخل الرئيسي للبلاد، والخطوات المنتهجة من قبل السلطات العمومية الجزائرية لتنفيذ ترشيد النفقات العمومية وواقعها في ظل تدهور أسعار النفط في السوق العالمية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الأهمية المتزايدة لموضوع ترشيد النفقات العمومية الذي بات يحتل مكانة هامة لدى العديد من دول العالم خاصة الدول النامية التي تعتمد على الإيرادات المتأتية من النفط بشكل رئيسي كالجزائر، وبالأخص ما تعيشه هذه الدول من أزمة التمويل نتيجة تدهور أسعار النفط والذي انعكس بشكل مباشر على عائدات الجباية النفطية الأمر الذي خلق عجز مستمر في الموازنة العامة، وإبراز الدور الإيجابي لسياسة ترشيد النفقات في تحقيق الفعالية على مستوى النشاط الاقتصادي ككل.

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة وفي محاولة لتحقيق أهدافها، كان من الضروري إتباع المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على تجميع البيانات والمعلومات، وتحليلها للتوصل إلى النتائج.

وللإحاطة بجزئيات الموضوع سوف يتم التطرق إلى المحاور الرئيسية التالية:

المحور الأول: مفاهيم حول سياسة ترشيد النفقات العمومية.

المحور الثاني: تأثير تدهور أسعار النفط على الاقتصاد الوطني.

المحور الثالث: الخطوات المنتهجة من طرف السلطات العمومية الجزائرية لتنفيذ ترشيد النفقات العمومية.

أولا: مفاهيم حول سياسة ترشيد النفقات العمومية

يعكس الإنفاق الحكومي دور الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث أصبح الأداة الرئيسية للسياسة المالية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فالإنفاق الحكومي هو عبارة عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية من قبل الحكومة، وهو أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة، ويمكن استخدام الإنفاق الحكومي كأحد المعايير لقياس حجم الدولة في النشاط الاقتصادي، كما يعرف الإنفاق الحكومي عادة بأنه مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة بقصد إشباع حاجة عامة. (عايب، 2010) وعليه فإن الإنفاق الحكومي يعطي لنا صورة عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق الاستقرار داخل الدولة.

1. تطور مفهوم ترشيد الإنفاق العام

لقد نشأ مفهوم ترشيد الإنفاق العام مع المدرسة الحدية، ومر بعدة مراحل إلى غاية اليوم، يمكن إيجازها فيما يلي:(أبو دوح، 2006)

1.1 **مرحلة التوازن المالي والرقابة المحاسبية (الميزانية الكلاسيكية) حتى عام 1920:** تعكس هذه الميزانية المفهوم التقليدي لترشيد الإنفاق العام، من خلال تحقيق الرقابة المستندية على الإنفاق العام قبل الصرف وبعده كأحد أهم المتطلبات لترشيد النفقات العمومية، ويتم ذلك من خلال التقسيم الإداري لتحديد مراكز المسؤولية، والتقسيم النوعي بهدف تخصيص النفقات.

1.2 مرحلة التوازن الاقتصادي (النموذج الكينزي) 1930-1950: تعكس هذه المرحلة تطورا في الدور الوظيفي لترشيد الاتفاق العام في إدارة الاقتصاد القومي، وذلك من خلال تقسيم الميزانية تقسيما اقتصاديا إلى ميزانية جارية وميزانية رأسمالية، فالدولة عليها أن تراعي حالات الكساد والتضخم من خلال إما زيادة أو تخفيض النفقات العامة.

3.1 **مرحلة الرقابة التقييمية و إبراز الدور الوظيفي للدولة 1950-1965:** تتبلور هذه المرحلة في التوصيات التي تضمنتها لجنة هوفر الأولى، التي دعت إلى تقسيم الميزانيّة إلى وظائف ومشروعات مع الاعتماد على ميزانية الاعتمادات والبنوك، وقد نشأ عن هذا الاتجاه صدور التقسيم الاقتصادي الوظيفي عن الأمم المتّحدة عام 1958، حيث تم تقسيم وظائف الدول إلى خمسة عشر وظيفة تضمّنتها خمس مجموعات رئيسية هي :الخدمات العامة، الدفاع، الخدمات الاجتماعية، الخدمات الاقتصادية والنفقات غير المبوبة.

4.1 مرحلة ظهور الوظيفة التخطيطية والإدارية للميزانية 1965-1980: ظهرت ميزانية التخطيط والبرمجة والتي تتضمن أكثر شمولا لمفهوم ترشيد النفقات العامة حيث تم دمج بين التخطيط والميزانية في عملية واحدة

ولعدة سنوات، كما كان لظهور ميزانية الأساس الصفري (ZBB بوصفها تقسيما أكثر شمولا في عمليّة تخطيط الإنفاق العام أهمية كبيرة، حيث تُركز على ضرورة تحديد الأهداف والأولويات وكذلك اعتماد البرامج في الإنفاق والرقابة التقييمية بغرض التأكد من كفاءة استخدام الموارد.

5.1 مرحلة ظهور الاتجاهات العالمية للخصخصة والتمييز بين الاعتبارات الاجتماعية واعتبارات الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها منذ 1980 إلى غاية اليوم: تتضمن هذه المرحلة إعادة النظر في دور الدولة في النشاط الاقتصادي، والهدف من وراء ذلك ضمان الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها، خاصة في ظل النمو المستمر للنفقات العامة في ظل التناقص المستمر في الإيرادات العامة، وإعطاء الفرصة للقطاع العام في المشاركة في إنتاج وإشباع الحاجات العامّة عن طريق تغيير اتجاهات الإنفاق العام إلى مجالات أكثر تحقيقا لأهداف المجتمع، أو بمعنى آخر تكفل الدولة بنشاطات أو وظائف التي لها ميزة نسبية فيها، وتكفل القطاع الخاص بوظائف أخرى له ميزة نسبية فيها.

2. تعريف ترشيد النفقات العمومية

تعددت المفاهيم المفسرة لترشيد النفقات العمومية، وذلك نتيجة الاهتمام المتزايد بها من مختلف الآراء والتحليلات، وسوف نتطرف إلى بعض التعاريف الموضوعة لها فيما يلي:

1.2 ترشيد الإنفاق العام هو: "الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق والإسراف".(عفر وفريد مصطفى، 2008)

2.2 "يعني حسن التصرف في الأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد، دون إسراف ولا تقتير، ويتضمن ترشيد الإنفاق ضبط النفقات، وإحكام الرقابة عليها، والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، وتلافي النفقات غير الضرورية، وزيادة الكفاية الإنتاجية ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية".

3.2 قال الله تعالى: "*والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما*" الآية 67 من سورة الفرقان.

ومنه فإن ترشيد الإنفاق العام هو العمل على تحقيق أكبر منفعة ممكنة في ظل الظروف المحيطة مع الأخذ بعين الاعتبار عدم الإسراف ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة والموارد المتاحة للدولة. (عصفور، 2008)

3. عوامل نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام

وعليه فهناك العديد من العوامل التي تساعد عملية ترشيد الإنفاق العام على النجاح نذكر أهمها في النقاط التالية:

1.3 تحديد الأهداف بدقة: بمعنى تحديد أهداف واضحة ودقيقة للبرامج الحكومية، سواء كانت أهداف طويلة أو متوسطة الأجل أو قصيرة الأجل.

2.3 تحديد الأولويات: في ظل محدودية الموارد، سيتعين على منظومة التخطيط العمومية تحديد المشاريع والبرامج وفق سلم للأولويات حسب درجة إشباعها لحاجات الأفراد الأكثر إلحاحا.

3.3 القياس الدوري لبرامج الإنفاق العام: بمعنى تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ البرامج والمشاريع الموكلة إليها.

4.3 عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف: ينبغي على الدولة أن تسعى إلى تحقيق أكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع المنافع والخدمات الناتجة عن النفقات العامة. والعدالة لا تعني التساوي في توزيع المنافع بين فئات المجتمع. (بلعاطل ونوي، 2013، ص 05)

5.3 تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة: من أجل التأكد من بلوغ النتائج المرجوة من النفقات العامة وفقا للخطط التي تم وضعها.

ومن خلال هذه الآراء والتحليلات السابقة نرى أن الكثير من البلدان الريعية التي تعتمد على تصدير النفط كالجزائر التي أدى انخفاض أسعار هذه المادة الإستراتيجية (النفط خلال النصف الثاني من سنة 2014) إلى انخفاض المداخيل والتي تترجم على شكل نفقات عمومية تقوم بها الدولة من أجل تحقيق أهدافها التنموية أو أهدافها الأخرى المتعلقة بتسيير اقتصادها بشكل عام، ومنه كان لزاما على الدولة الجزائرية التفكير في حلول عقلانية تمكنها من الخروج من الأزمة بأقل الأضرار والمضي قُدما من أجل تحقيق أقصى المنافع بأقل النفقات من بين أهم الإجراءات الواجب اتخاذها هي ترشيد النفقات العمومية للدولة.

وفي هذا السياق وكمثال على ذلك قامت المملكة العربية السعودية بترشيد الإنفاق العام في ظل انخفاض أسعار النفط العالمية باعتباره من الدول التي تعتمد أيضا على المداخيل المتأتية من النفط بشكل شبه كلي، فقد كان الاقتصاد السعودي واحدًا من أسرع الاقتصادات نموًا في مجموعة العشرين، التي تمثل أكبر اقتصادات العالم، حيث بلغ متوسط معدل النمو الحقيقي في العام أكثر من 5 في المائة خلال السنوات 2011 - 2014، حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي. (صندوق النقد الدولي)

فالمحرك الرئيسي لهذا النمو كان الارتفاع المتواصل لأسعار النفط الخام، الذي نتجت عنه أيضًا فوائض كبيرة في ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة، أدت إلى توسع قوي في الإنفاق العام قاد بدوره إلى حراك حيوي في القطاع الخاص. لكن خلال العامين الماضيين، تغيرت بيئة أسواق النفط العالمية بصورة مذهلة، حيث انخفضت أسعار النفط الخام بأكثر من 50 في المائة، لهذا تراجع معدل النمو الاقتصادي إلى 2.6 في المائة في عام 2015، مع التوقع باستمرار التراجع إلى 2 في المائة في عام 2016، نتيجة لخفض الإنفاق الحكومي بعد الرفع الجزئي عن دعم الجازولين، والكهرباء، والمياه، والبدء في ترشيد الصرف العام.

وقد قامت المملكة لتحقيق أهدافها المستقبلية في ظل انخفاض أسعار النفط العالمية بوضع خطة مستقبلية أقرها مجلس الوزراء السعودي في الخامس والعشرين من أبريل (نيسان) 2016، «**رؤية المملكة العربية السعودية 2030**»، التي أعدها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بقيادة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز. (تقرير مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية) ويركز هذا التقرير **على الحد من اعتماد الاقتصاد على النفط؛ وترشيد وتعزيز كفاءة الإنفاق العام؛ وزيادة الإيرادات غير النفطية**؛ وتشجيع مساهمة القطاع الخاص غير النفطي في إجمالي الناتج المحلي والعمالة، بما في ذلك من خلال تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة والإصلاحات الهيكلية التي تعزز النمو؛ وزيادة ملكية المنازل؛ وتحويل المملكة العربية السعودية إلى مركز تجاري وتمويلي إقليمي. وتشمل هذه الخطة أيضا بيع حصة صغيرة من شركة أرامكو، وهي شركة النفط

الوطنية، وتحويل صندوق الاستثمارات العامة إلى صندوق للثروة السيادية. وفيما يخص الالتزام بكفاءة الإنفاق والتوازن المالي دون فرض أي ضريبة على الدخل أو الثروة أو السلع الأساسية على المواطن، حيث يتم **تحقيق التوازن المالي بتنويع مصادر الإيرادات وتنظيمها وإدارة الموازنة العامة بصورة رشيدة، مع العمل على تعزيز كفاءة الإنفاق العام**. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت الحكومة إصلاحات واسعة النطاق متوسطة الأجل لضبط أوضاع المالية العامة، وللمساعدة في تمويل عجز المالية العامة، جمعت 10 مليارات دولار أمريكي من خلال قرض مصرفي دولي مجمع في إبريل 2016 وأصدرت سندات دولية بقيمة 17.5 مليار دولار أمريكي، في شهر أكتوبر 2016 ، وهو رقم قياسي بالنسبة للأسواق الصاعدة، و 9 مليارات دولار أمريكي من صكوك إسلامية في إبريل 2017. ويكون ضبط أوضاع المالية العامة يجب ألا يكون مفرطًا في السرعة حتى لا يؤثر سلبًا على النمو المستهدف، كما يجب ألا يكون مفرطًا في البطء، لذلك، يجب أن تتحدد سرعة الضبط حسب ما تحتمل ظروف المملكة الداخلية، على أن يظل الهدف إجراء ضبط مالي موثوق على المدى المتوسط. وفيما يتعلق بالإيرادات المتوقعة من كل الحراك الاقتصادي، تركز الرؤية على مصدرين رئيسين: عائد استثمارات الصندوق السيادي مصدرا أساسيا للإيرادات العامة بدلاً من النفط، والإيرادات غير النفطية، التي تم تحديد نحو 70 موردًا منها يمكن أن تدر على الخزينة العامة أكثر من 1.5 تريليون ريال في العام، لكن الرؤية تستهدف فقط ربع تلك الموارد، التي ليس لها أي تبعات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية سلبية كبطاقة الإقامة الدائمة، التي ستجعل من المقيمين في المملكة جزءا من الاقتصاد المحلي.(تقرير رؤية السعودية لآفاق 2030)

ثانيا: تأثير تدهور أسعار النفط على الاقتصاد الوطني

نحن نعيش في عالم يميزه تغيرات اقتصادية جذرية، وتشمل هذا التغيرات أسعار النفط التي عرفت انخفاضا إلى النصف سنة 2014، وفي ظل ذلك تتأهب العديد من الدول التي تعتمد على العائدات النفطية لتمويل برامجها الحكومية حيث قامت بإطلاق العديد من المبادرات لتنويع اقتصادها تفاديا لتفاقم الوضع مستقبلا، والجزائر تعتبر من بين هذه الدول النفطية التي تأثر اقتصادها بانخفاض أسعار النفط العالمية، وباعتبار صادرات المحروقات تحتل مكانة كبيرة في الاقتصاد الجزائري، حيث يواجه الاقتصاد الجزائري صدمة خارجية حادة ومحتملة طويلة الأجل، ويدعو إلى استجابة سياسية قوية تستند إلى ضبط أوضاع المالية العامة والإصلاحات الهيكلية. وقد كشف انهيار أسعار النفط عن أوجه ضعف طويلة الأمد في اقتصاد تقوده الدولة يعتمد اعتمادا مفرطا على المحروقات. وحتى الآن، كان تأثير صدمة أسعار النفط على النمو محدودا، ولكن الأرصدة المالية والخارجية تدهورت بدرجة كبيرة. كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) كالتالي:

الجدول 01: نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000–2019).

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

المؤشرات السنوات	قيمة الصادرات الإجمالية	قيمة الصادرات من قطاع المحروقات	قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات	نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية(%)	حجم احتياطي الصرف الأجنبي
2000	21،65	21،06	0،59	97،27	11،9
2001	19،09	18،53	0،56	97،06	17،96
2002	18،71	18،11	0،61	96،8	23،11
2003	24،47	23،99	0،47	98	32،92
2004	32،22	31،3	0،67	97،56	43،11
2005	64،33	45،59	0،74	70،9	56،18
2006	54،7	53،61	1،13	98	77،87
2007	60،59	59،61	0،98	97،79	110،18
2008	78،59	77،19	1،40	98،21	143،91
2009	45،19	44،42	0،77	98،29	148،91
2010	57،09	56،14	0،97	97،20	162،22
2011	72،88	71،66	1،22	98،32	182،22
2012	71،73	70،58	1،15	98،39	190،661
2013	64،4	63،32	1،050	96،70	194،012
2014	61،2	58،4	2،810	95،41	178،938
2015	35،14	33،081	2،057	94،14	143
2017	34،56	33،193	1.367	96،04	104،85
2018	41،11	38،894	2.216	94،59	87،38
2019	34.99	32،922	2.068	94،08	/

المصدر: تقارير بنك الجزائر للسنوات: 2007 و2014 وجوان 2015 و2019، مشاورات المادة الرابعة 2016.

من خلال الجدول رقم (01) نجد أن قيمة صادرات المحروقات سجلت تزايدا ملحوظ، منذ سنة 2000، حيث تمثل صادرات الجزائر من المحروقات ما نسبته 97% من إجمالي الصادرات، والمساهمة المتبقية والمقدرة بحوالي 3% فهي تتمثل في الصادرات خارج المحروقات والتي لا تزال ثانوية وجد محدودة. وذلك راجع بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار النفط كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) حيث ارتفعت الأسعار من 27،6 سنة 2000 إلى 109،45 سنة 2012، لتعرف انخفاضا وذلك سنة 2014 إلى أقل من 100 دولار وذلك راجع إلى الأزمة المالية التي لازالت تهيمن على الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصادا ريعيا ولا يتميز بالتنوع الاقتصادي. حيث عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 م بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من

هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط(أوبك)و تضاءل سلطتها على تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد، وإلى توازنات إقليمية و جيوسياسية.

بعد سنة 2015 عرفت أسعار النفط بعض التعافي مما رفع من معدل الصادرات من قيمة الصادرات الاجمالية إلى 96.04 بالمائة سنة 2017.

إذ تستخدم الجزائر احتياطياتها من النقد الأجنبي لشراء واردات السلع والخدمات، التي تصل قيمتها إلى 45 مليار دولار سنويا.

وتحاول الحكومة خفض الإنفاق على الواردات لتخفيف الضغوط المالية الناجمة عن تراجع إيرادات النفط والغاز.

الجدول 02: تطور أسعار النفط العالمية خلال الفترة (2000–2019). الوحدة: مليون دولار أمريكي.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2017	2018	2019
سعر النفط	27,6	23,12	24,36	28,1	36,05	50,59	61	69,04	94,1	60,86	77,38	107,46	109,45	105,87	96,29	49,49	61	80	66

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير صندوق النقد الدولي.

1. تأثير تدهور أسعار النفط على الناتج المحلي الحقيقي: ومن خلال الجدول رقم (03) يتضح أنه في عام 2015، زاد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 3،9% وارتفع التضخم إلى 4،8%، وزاد عجز المالية العامة إلى الضعف ليصل إلى 16% من إجمالي الناتج المحلي بسبب الانخفاض في الإيرادات الهيدروكربونية، كما حدث اتساع حاد في عجز الحساب الجاري نتيجة لهبوط الصادرات الهيدروكربونية بنسبة تقارب النصف، ورغم أن الاحتياطيات لا تزال كبيرة فقد انخفضت ولا يزال مستوى الدين الخارجي منخفضا للغاية.

2. تأثير تدهور أسعار النفط على معدل البطالة: كما أن المعدل المتوسط للبطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 حسب الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر (إحصائيات 2011-2015) ما نسبته 11،34 بالمائة، فنظرا لسياسة التشغيل الترقيعية التي تم تطبيقها في السنوات الأخيرة نجد أن أغلب مناصب الشغل مؤقتة وليست دائمة تغلب عليها عقود ما قبل التشغيل وعديد المشاريع الفاشلة والوهمية التي باشرها الشباب في إطار وكالة دعم وتشغيل الشباب وبقيت مجرد حبر على ورق، إضافة إلى ذلك نسبة استيعاب العمالة من طرف القطاع الخاص والتي بلغت كمعدل متوسط خلال سنوات 2010-2015 ما يفوق 58 بالمائة، والتي يطغى عليها صفة التعاقد والظرفية.

3. تأثيرتدهورأسعارالنفط على معدل التضخم: خلال الفترة 2000- 2002 فقد ساهمت سياسة بنك الجزائر في تخفيض التضخم مع بدايات القرن الحادي والعشرين، وخاصة مع تسجيل معدل قياسي منخفض للتضخم لم يبلغه من قبل 0.34% سنة2000، وقد قام بنك الجزائر بشكل خاص بتعزيز الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية منذ سنة 2002.

فقد تميزت سنتي : 2004 و2005 بتوسع نقدي، كان مصدره تنقيد الموجودات الخارجية، وخصوصا أن صافي الموجودات الخارجية، تجاوزت منذ سنة 2005 الكتلة النقدية (M_2)، باستثناء عام 2008 فسجل معدل التضخم 4،9 بالمائة، بفعل التوسع في السياسة المالية وانطلاق برامج دعم النمو الاقتصادي، كما يعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع الأجور والرواتب بدون زيادة في الإنتاجية، ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية، ارتفاع السيولة المصرفية. وفي سنة 2008 وكنتيجة للأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد فقد سجل معدل التضخم ارتفاعا إلى معدل 5،7 بالمائة، وبالنسبة للسنة 2011 فإن معدل التضخم سجل ما معدله 4،5 بالمائة بينما المعدل المستهدف فهو 4 بالمائة أما سنة 2012 فقد سجل أعلى معدل تضخم قدر بـ 8،9 بالمائة ليتراجع سنة 2013 و2014، ويعاود الارتفاع سنة 2015 بسبب الأزمة النفطية الراهنة،وقد بلغ معدل التضخم الرئيسي 4.8 في المائة في المتوسط في نهاية عام 2015. وبصفة عامة،(**Rapports de la Banque**) فإن آثار انخفاض قيمة الدينار على الأسعار المستوردة، والتي من المحتمل أن تكون مجتمعة مع بعض الآثار الناجمة عن فشل السوق(المتعلقة بعدم كفاية البنية التحتية للسوق ووجود احتكار القلة)، أبقت متوسط التضخم الرئيسي فوق النسبة المستهدفة للبنك المركزي البالغة 4 %.(IMF Country Report)

الجدول 03: تطور بعض المؤشرات الكلية المختارة خلال الفترة (2013–2017).

السنوات / البيان	2013	2014	تقديرات 2015	تقديرات 2016	تقديرات 2017
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي(%)	2،8	3،8	3،9	3،4	2،9
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير الهيدروكربوني(%)	7،1	5،6	5،5	3،7	3،1
معدل البطالة (%، نهاية الفترة)	9،8	10،6	11،2	---	---
التضخم (%، متوسط)	3،3	2،9	4،8	4،3	4،0
مالية الحكومة المركزية (%من إجمالي الناتج المحلي)	35،8	33،4	30،1	26،8	28،0
مجموع الإيرادات	22،1	19،7	14،1	10،2	11،2

منها هيدروكربونية	36،7	41،3	46،5	42،4	40،2
مجموع النفقات					
رصيد الموازنة الكلي(-عجز)	0،9-	8،0-	16،4-	15،6-	12،2-
إجمالي الدين الحكومي	0،7	8،0	9،0	15،4	25،4
النقود بمعناها الواسع(التغير%)	8،7	14،4	0،5	1،1	10،0
الائتمان المقدم للاقتصاد(التغير%)	19،9	25،7	16،1	9،0	10،0
ميزان المدفوعات					
رصيد الحساب الجاري (%من إجمالي الناتج المحلي)	0،4	4،4-	16،2-	17،9-	17،0-
	0،9	0،7	0،4-	0،9	1،1
الاستثمار الأجنبي المباشر (%من إجمالي الناتج المحلي)	32،3	33،5	29،8	22،1	18،9
إجمالي الاحتياطيات بما يعادل شهور الواردات	1،6	0،7	1،8	2،8	4،9
الدين الخارجي (%من إجمالي الناتج المحلي)					
سعر الصرف الفعلي الحقيقي(التغير%)	1،4-	2،1	4،3-	1،6-	3،2-

المصدر: صندوق النقد الدولي.

4. تأثير تدهور أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة: في هذا السياق يعتبر رصيد الموازنة العامة من أهم الدلالات ذات المعنى التي تترجم الوضعية المالية في الجزائر في ظل انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، فقد سجلت الميزانية العامة للدولة رصيدا سلبيا خلال السنوات 2000-2015 ما عدا سنتي 2002 و2001، وقد استمر العجز الموازني في الارتفاع إلى أن وصل إلى أعلى قيمة له في سنة 2015 إلى ما يصل إلى 3266 مليار دج كما نلاحظ من خلال الشكل رقم (01). الأمر الذي عجل من لجوء الدولة إلى الاقتراض الداخلي سنة 2016 والتنبؤ بالعودة في الأجل القريب إلى المديونية الخارجية مع حلول سنة 2017 (تقرير الوضعية المالية لبنك الجزائر).

الشكل 01: تطور رصيد الميزانية خلال الفترة (2000–2021).

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير وزارة المالية وبنك الجزائر.

كما أن الهبوط السريع في أسعار الطاقة منذ منتصف العام 2014 (من حوالي 100 دولار للبرميل إلى أقل من 40 دولارا منذ بداية العام 2016) أرهق مالية الجزائر إلى حد كبير. هذا وقدِر النمو الاقتصادي الإجمالي في العام 2015 نسبة 2،8%، ليسجل تراجعا عن نسبة 4،3% في العام 2014، وفقا لأرقام البنك الدولي أكتوبر 2015، فضلا عن ذلك، تراجعت إيرادات الطاقة بنسبة 50% إلى 34 مليار دولار في العام 2015، وقد تتراجع إلى 26 مليار دولار في العام 2016؛ في غضون ذلك، بلغ عجز الميزانية في العام 2015 حوالي 11،5% من الناتج المحلي الإجمالي، أي تقريبا ضعف ما كان عليه في العام 2014 (6،2%).(ONS)

بالنسبة إلى ميزانية الدولة، تندرج ميزانيات الدولة لسنوات 2019 و 2020 و 2021 ضمن مسعى مواصلة التحكم في الإنفاق العام، بهدف تعزيز استمرارية الميزانية والحد من التوترات على خزينة الدولة.

سترتفع إيرادات الميزانية العامة، المقررة للفترة 3130 3109 ، بمتوسط - نسبة 2.6% لتصل على التوالي إلى 6507.9 مليار دينار وإلى 6746.3 مليار دينار ثم إلى 6999.9 مليار دينار.(فقير،غانم يزبك، 2016)

من المتوقع أن يتطور متوسط الجباية البترولية المقيدة في الميزانية، بين 2019 و 2021 بزيادة 7.2 % سنويا محسوبة على أساس السعر الجبائي لبرميل النفط ب 50 دولارا أمريكيا، من حيث القيمة، ستصل إلى حدود 2714.5 مليار دينار في سنة2019 ، وإلى 2816.7 مليار دينار في سنة 2020 ، ثم إلى 2883.7 مليار دينار في

سنة .2021من حيث القيمة، ستكون الجباية البترولية المحصلة في حدود 3201.4 مليار دينار في 2019 ، إلى 3323 مليار دينار. في سنة 2020 ، ثم إلى 3401.2 مليار دينار في سنة 2021.

ستنخفض الموارد العادية بحوالي 9 % في سنة 2019 بسب انخفاض الإيرادات غير العادية إذ تنتقل من 1165 مليار دينار في سنة 2018 إلى 600 مليار دينار في سنة 2019 ثم ترتفع ب 3.6 % وب 4.8 % في سنتي 2020 و 2021 على التوالي من حيث القيمة، يتوقع أن تبلغ هذه الموارد ما قيمته 3793.4 مليار دينار في سنة 2019 ، و 3929.6 مليار دينار في سنة 2020 ، و 4116.3 مليار دينار في سنة 2021.

سترتفع الإيرادات الجبائية، التي تمثل حوالي 80 % من الموارد العادية، خلال كامل فترة 2019 – 2021.

خامسا- تأثير تدهور أسعار النفط على رصيد صندوق ضبط الموارد: نلاحظ من خلال الشكل رقم (02) أن رصيد صندوق ضبط الموارد عرف ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2000 وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية، إلا أنه عرف تراجعا في قيمة الرصيد منذ سنة 2014 بسبب الأزمة النفطية الأخيرة (2014)، حيث رصيده إلى 5284848 مليون دج سنة 2014، أما بالنسبة لسنة 2015 فإن رصيد صندوق ضبط الموارد انخفض إلى 4429290 مليون دج.

تعكس ميزانية الدولة رغبة السلطات العامة في تلبية الاحتياجات المتزايدة والمتأصلة في الظروف المعيشية للمواطنين وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية. لا يزال الإنفاق العام من حيث ميزانية التسيير وميزانية الاستثمار يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط ، والتي تشكل حتى الآن المصدر الرئيسي لموارد الميزانية.

الشكل 02: تطور رصيد صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000–2015).

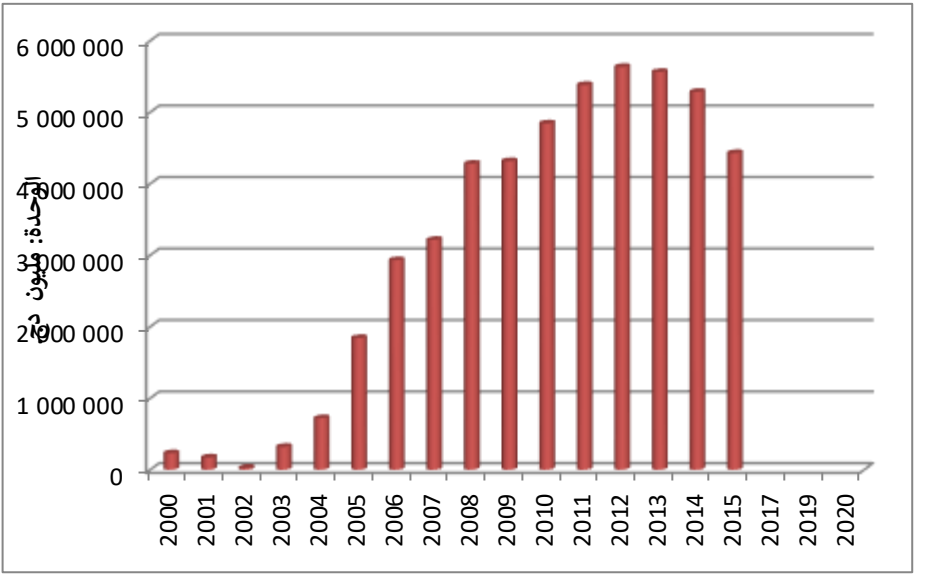

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على تقارير وزارة المالية.

و في هذا الإطار أقدمت الجزائر على تجميد رصيد صندوق ضبط الإيرادات، الموجه عادة لتغطية العجز المتوقع في الموازنة العامة، و تتكون هذه الموارد من 740 مليار دج وهو المبلغ الذي تم تجميده في هذا الصندوق نظرا لكونه الرصيد الادني الإجباري منذ جوان 2016.

ويمكن تلخيص لأهم آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط ومنها الجزائر فيما يلي:

- انخفاض العوائد النفطية وترتجع معدلات النمو الاقتصادي؛
- تدهور شروط التبادل في غير مصلحة هذه الدول واتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازين مدفوعاتها؛
- انخفاض الصادرات البترولية لدى هذه الدول يساهم في الحفاظ على الثروات النفطية وإطالة عمر النفط لديها؛
- انخفاض أسعار النفط يشجع على ترشيد الإنفاق العام وتنويع صادراتها وتوسيع قاعدتها الإنتاجية بدلا من اعتمادها الكلي على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة.

كما قد يؤدي امتداد فترة أسعار النفط المنخفضة إلى مزيد من عدم الاستقرار في الآفاق المتوقعة للبلدان المصدرة للنفط، وعلى الرغم من الاحتياطيات الوقائية الكبيرة التي لا تزال متوفرة لدى بعض البلدان فإنها آخذة في التناقص حسب تقرير صندوق النقد الدولي 2016، ويواجه بعض البلدان بالفعل ضرورة إجراء تخفيضات حادة في الإنفاق.

وقد تمتعت البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان على مدار العقد الماضي بفوائض خارجية ومالية كبيرة وتوسع اقتصادي سريع على خلفية ارتفاع أسعار النفط، غير أنه مع هبوط أسعار النفط في السنوات الأخيرة تحولت الفوائض إلى عجز وتباطأ النمو، مما أثار المخاوف من مخاطر البطالة والمخاطر المالية، وكان انخفاض أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 مذهلا، حيث هبطت الأسعار بنسبة 70% تقريبا لتصل إلى نحو 40 دولار للبرميل.

وينطوي انخفاض أسعار النفط على خسارة فادحة قدرها 360 مليار دولار في إيرادات تصدير النفط لعام 2015 بالنسبة للدول المصدرة للنفط بالنسبة لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكخط دفاع أول، استخدمت البلدان الهوامش الوقائية التي تتيحها المالية العامة للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو، إذ أن الإيرادات النفطية تمثل دافعا للإنفاق العام، مما يمثل دافعا أساسيا أيضا للنمو غير النفطي. غير أن ذلك لا يعتبر إستراتيجية قابلة للاستمرار، حيث تشير توقعات خبراء الصندوق إلى أن هذه الهوامش الوقائية سوف تنفد في غضون عشر سنوات في معظم البلدان المصدرة للنفط مع استثناءات كالكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة. كما يجب عليها إعادة بناء الهوامش الوقائية في المالية العامة على المدى المتوسط، للتعامل مع أي صدمات في المستقبل.

ثالثا: الخطوات المنتهجة من طرف السلطات العمومية الجزائرية لتنفيذ ترشيد النفقات العمومية

بالنسبة للإيرادات في الجزائر فإن الجباية البترولية هي المسيطرة على تمويل رصيد الميزانية العامة بنسبة 50 بالمائة مقارنة بالجباية العادية، حيث نلاحظ أن الجباية البترولية عرفت نسب مرتفعة منذ سنة 2000 وذلك لارتفاع العائدات المتأتية من ارتفاع أسعار المحروقات، ويعد هذا الارتفاع جيد بالنسبة لتمويل الاستثمارات العمومية والمخططات التنموية التي عرفتها الجزائر خلال الفترة (2001-2014)، ولكن ذلك يشكل خطر على الاقتصاد الجزائري لأن الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية مرتبطة بالتغيرات في الأوضاع والظروف الخارجية بعيدة عن أيدي السلطات الجزائرية، كما حدث عند انهيار أسعار النفط في نهاية سنة 2014، وما نجم عنها من سياسة تقشفية وذلك بحجز العديد من المشاريع الاستثمارية التنموية المعلن تنفيذها قبل 2019، ولكن سوء التسيير الحسن للموارد الطاقوية خلال سنوات البحبوحة المالية حال دون تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الدولة.

أما بالنسبة لتركيبة النفقات (**M.Ait Mokhtar**) فإن نفقات التجهيز هي المهيمنة على إجمالي النفقات، وبذلك فإن لها دور كبير في ميزانية الدولة، فنفقات التجهيز مرتبطة في تنمية وتطوير الهياكل والبنية التحتية والخدمات التعليمية والصحية الاجتماعية والتي تعتبر من مقومات التنمية الاقتصادية بالنسبة لجميع الدول، وتمول هذه النفقات من خلال الجباية البترولية، أما نفقات التسيير فهي تمول عن طريق الجباية العادية، وعرفت إجمالي النفقات ارتفاعا منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2015 كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (04). وهو ما يظهر العلاقة الطردية بين حجم الإنفاق العام وتغيرات أسعار النفط في السوق من خلال العلاقة بين النفقات العمومية وحجم الجباية البترولية مقارنة بالجباية العادية (حيث أشار تقرير لصندوق النقد الدولي بعد الأزمة المالية العالمية 2008 بضرورة ترشيد الإنفاق العام من أجل زيادة إيرادات الميزانية العامة خارج قطاع المحروقات وذلك في ظل وضع اقتصادي قوي مدعوم باحتياطي من النقد الأجنبي قدر بحوالي 135 مليار دولار في نهاية العام) ، حيث كان التحسن في أسعار النفط السبب الأول في زيادات إيرادات الدولة ما سمح لها بالتوسع في الإنفاق خلال السنوات من 2000 إلى 2013 وبداية 2014.

كما ويصدر المنتدى الاقتصادي العالمي مؤشرا يقيس مستوى التنافسية العالمية، والذي من ضمنه **مؤشر يقيس الإسراف في الإنفاق العام**، يقيم هذا المؤشر مدى رشادة الحكومة في الإنفاق العام ضمن مجال يتراوح بين الإسراف الكبير والرشادة في الإنفاق الممثلة بالقيمة القصوى سبعة. والجدول رقم (05) يبين ترتيب الجزائر وفق هذا المؤشر. حيث تحتل الجزائر المرتبة 74 من بين 148 دولة خلال الموسم 2015/2014، والذي يعكس عدم الكفاءة المالية للدولة الجزائرية في مجال ترشيد النفقات العمومية، وما يعكسه هذا المؤشر من إسراف وإهدار للمال العام وعدم الرشادة في الإنفاق. لذا لا بد اتخاذ الدول الإجراءات اللازمة من أجل الاستغلال الأمثل للإنفاق العام خاصة في ظل الظروف الحالية التي تتميز بقلة الموارد المالية نظرا لانخفاض أسعار النفط وتآكل موارد صندوق ضبط الموارد المتأتية أساسا من الجباية البترولية.

وبالنظر إلى مستوى إيرادات ونفقات الميزانية، فإن تمويل عجز الخزينة بين سنتي 2019 و 2021 سيعترضه نوع من الضغط، على الرغم من اللجوء إلى التمويل غير التقليدي والاقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات خال كامل الفترة.

في الواقع ستستمر الحاجة إلى التمويل طوال - ، الفترة 2019-2030 مع تسجيل انخفاض هذه الحاجة إلى التمويل، حيث ستنتقل من 1874.4 مليار دينار في سنة 2019 إلى 746.5 مليار دينار في سنة 2020 ثم ستسجل استقرارا نسبيا عند هذا المستوى، إذ ستنتقل إلى 194.6 مليار دينار في سنة 2021.

يمكن تقييم السياسة العمومية من حيث التحكم في الإنفاق، في سياق تقلص الموارد، من خلال تقليص العجز من حيث القيمة ومن حيث النسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام.

في هذا السياق، يتعين التأكيد على الانخفاض التدريجي لعجز الخزينة بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام، والتي قد تنخفض من 11 % في سنة 2018 إلى 10.4 % في سنة 2019 لتصل إلى 5.7 % في سنة 2020 و 5 % في سنة 2021.

الجدول 04: ترتيب الجزائر وفق مؤشر الإسراف في الإنفاق العام.

السنوات	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014
القيمة	3،2	3،3	3	2،4	2،8	3،1
الرتبة	80/133	64/169	79/142	116/144	101/148	74/148

Source : the Global Competitiveness Reports.

1. الإجراءات والسياسات التي اتخذتها الجزائر من أجل ترشيد الإنفاق العام

فقد قامت الجزائر باتخاذ إجراءات وإتباع سياسات بُغية ترشيد الإنفاق العام ومواجهة الأزمة النفطية الراهنة، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1.1 إخضاع نظام الاستيراد إلى لنظام الرخص، ويهدف إلى ضبط قائمة المواد الضرورية المسموح باستيرادها وبالكميات التي تكفي احتياجات المواطن الجزائري، وفي نفس الوقت يمكّن كل الجهات المعنية بالقطاع بالتحكّم أكثر في الواردات لوضع حدّ لظاهرة خروج العملة الصّعبة و بمبالغ ضخمة مقابل منتجات تصنف في خانة الكماليات والتي تثقل فاتورة الاستيراد والذي يعود سلبا على استهلاك المال العام، وقد أعطى وزير التجارة مثالا على المواد الغذائية التي لا تعتبر من الضروريات وتكلف الحكومة أموالا كبيرة مثل: المايونيز والموتارد اللذين يكلفان الخزينة العمومية حوالي 39 مليون دولار سنويا. كما يذكر كذلك بأن تشكيلة الواردات أصبحت واضحة

المعالم فثلثها عبارة عن مواد أولية و الثلث الآخر مواد للتجهيز أما الثلث الأخير فيمثل مواد الاستهلاك و هي المعنية أكثر بالإجراءات التنظيمية.

2.1 تبني معايير الكفاءة المالية حيث تمثل النجاعة الاقتصادية أحد التدابير المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية لمواجهة أزمة تدني أسعار النفط، فإن تطبيق قواعد الحوكمة في الاقتصاديات الكفؤة يؤدي بالضرورة إلى ترشيد النفقات، لكن في الريعية كالاقتصاد الجزائري، فإن البيئة مناسبة لتفشي التبذير داخل المجتمعات، مما يتطلب سياسة صارمة لترشيد النفقات والتسيير الفعال لاحتياطي الصرف الذي تملكه هذه الاقتصاديات.

3.1 السماح باللجوء للتمويل الداخلي «غير التقليدي» 5 سنوات مع التقشف: حيث أشارت الوكالة الرسمية الجزائرية إلى أن «مخطط عمل الحكومة الذي صادق عليه مجلس الوزراء، يعزز مسعى ترشيد النفقات العمومية، ويسمح باللجوء إلى التمويل الداخلي غير التقليدي لمواجهة الأزمة التي يمر بها البلد». وأكدت الحكومة أن «هذين المسعيين سيمكنان سويا من إبعاد خطر أي انفلات تضخمي». وتمت المصادقة على تعديلات قانون «النقد والقرض» في اجتماع للحكومة في سبتمبر 2017 برئاسة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الذي جرت خلاله مناقشة خطط الحكومة الجديدة برئاسة أحمد أويحيى. وتواجه الجزائر، الدولة العضو في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، ضغوطا مالية منذ أن بدأت أسعار النفط الخام في الهبوط في منتصف عام 2014، مما أدى لانخفاض إيرادات النفط والغاز، التي تشكل 60 في المائة من ميزانية الدولة، إلى النصف. وقالت الرئاسة في بيان لها إن تعديل القانون «سيسمح لـ(بنك الجزائر)، (المركزي)، بإقراض الخزينة العمومية مباشرة لتمكينها من تمويل العجز في ميزانية الدولة وتمويل الديون العمومية الداخلية ومنح موارد للصندوق الوطني للاستثمار». وأضافت أن هذا النمط من «التمويل الاستثنائي» الذي سيتم إرساؤه لمدة 5 سنوات سيرافقه تطبيق برنامج إصلاحات هيكلية اقتصادية ومالية.(بوشليط، 2016، ص ص 178-180)

4.1 العمل على ضمان ديمومة الأموال العمومية، وإصلاح تسيير النفقات العمومية، وضمان توزيع عادل للتحويلات الاجتماعية لفائدة السكان، وتحفيز النشاط الاقتصادي، وإعادة توازن ميزانية الدولة على المدى المتوسط حسب مخطط عمل الحكومة. والقيام بإصلاحات تخص الإدارة الجبائية من أجل تحسين التحصيلات، فضلا عن إرساء الجباية المحلية. ويتعلق الأمر أيضا بتسيير يمتد على سنوات لميزانية الدولة وعقلنة النفقات العمومية من خلال التقليل إلى أدنى حد لنفقات التسيير، وهذا على مستوى عائدات الجباية العادية فقط. وخفضت الجزائر الإنفاق العام 14 في المائة في العام الحالي بعد خفضه 6 في المائة في 2016، وتواجه صعوبة في تقليص فاتورة الواردات رغم زيادة القيود منذ مطلع 2016. لكن ذلك يتزامن مع الفشل في تطبيق الإصلاحات وتنويع موارد الاقتصاد وتقليص اعتماده على النفط والغاز اللذين يشكلان أكثر من 94 في المائة من إيرادات التصدير.

2. **الآليات المحددة من قبل صندوق النقد الدولي الواجب إتباعها من أجل تحقيق الترشيد الأمثل للنفقات العمومية**

عموما فقد حدد صندوق النقد الدولي الآليات الواجب إتباعها من أجل تحقيق الترشيد الأمثل للنفقات العمومية هذه الآليات مستقاة أساسا من ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة لسنة 1998 والذي تمّ تحديثه سنة 2007 ضمن مساهمات صندوق النقد الدّولي في مبادرة "المعايير والمواثيق" وهي مجموعة من المبادئ التوجيهية في مجال الحوكمة تهدف إلى دعم الجهود الرّامية إلى إدخال تحسينات على النظام المالي العالمي. حيث يقدم الميثاق مجموعة من المبادئ والممارسات للمساعدة على تقديم الحكومات صورة واضحة عن هيكلها ومواردها المالية. يستند الميثاق إلى المبادئ الأربعة التالية:

1.2 **وضوح الأدوار والمسؤوليات**: يجب التميز بين أنشطة القطاع الحكومي وباقي القطاع العام وبين قطاعات الاقتصاد الخاصة، مع ضرورة توخي العلانية في إدارة علاقات الحكومة مع القطاع الخاص وفقا لإجراءات وقواعد واضحة. وينبغي أن تكون أدوار السياسات والإدارة داخل القطاع العام واضحة و معلنة للجمهور، بمعنى وجوب أن تكون اختصاصات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في الحكومة في مجال المالية العامة محددة بوضوح.

2.2 علانية عمليات الموازنة: ينبغي أن تتقيد عملية إعداد الموازنة بجدول زمني ثابت وأن تسترشد بالأهداف المحددة في مجال الاقتصاد الكلي وسياسة المالية العامة .ومن جهة أخرى ينبغي توفير إجراءات واضحة لتنفيذ الموازنة ومتابعتها و الإبلاغ بنتائجها.

3.1 إتاحة المعلومات للإطلاع العام: ينبغي تزويد الجمهور بمعلومات شاملة عن الأنشطة المالية السابقة والحالية والمستقبلية وعن أهم المخاطر فيما يتصل بالمالية العامة. كما يجب توفير معلومات عن المالية العامة للهيئات المختصة في الوقت المناسب وبشكل يتيسر معه تحليل السياسات ويعزز المساءلة.

4.2 ضمانات موضوعية: بحيث يجب أن تستوفي البيانات المعلنة المرتبطة بالمالية العامة معايير جودة البيانات المتعارف عليها .كما ينبغي إخضاع أنشطة المالية العامة للرقابة الدّاخلية الفعالة وأن تتوفر لها الضمانات الوقائية إضافة إلى الرقابة الخارجية.

II. الخلاصة

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أن الجزائر دولة ريعية تعتبر فيها الإيرادات المتأتية من القطاع النفطي من أهم الموارد الرئيسية للبلاد، وأعقاب الأزمة النفطية الراهنة التي حلت على السوق النفطية العالمية نتيجة تراجع حاد لأسعار النفط إلى النصف تقريبا منتصف عام 2014، أدى ذلك إلى التأثير على الاقتصاد الوطني سلبا، وفي ظل هذه الظروف الحالية كان لا بد على الحكومة الجزائرية من اتخاذ إجراءات من شأنها التخفيف من حدة الوضع ووضع خطة مستقبلية مبنية على التنويع الاقتصادي بعيدا عن صادرات المحروقات،

والعمل على ترشيد الإنفاق العام كأهم ركيزة تقوم عليها التنمية الاقتصادية للبلاد عامة والمالية العامة خاصة، والتخلي عن النفقات الغير ضرورية من خلال دراسة دقيقة للوضعية الاقتصادية ومعرفة الضروريات من الكماليات والتي على أساسها اتخذت العديد من القرارات التي تسعى من خلالها إلى النهوض بالاقتصاد الجزائري والتخلص تدريجيا من التبعية للتغيرات التي تطرأ على أسعار النفط في السوق الدولية على الرغم من أنها لازالت في بداياتها وقد تآكل جزء كبير من احتياطاتها التي قامت بتخزينها خلال سنوات البحبوحة المالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية مع اتجاهها نحو تمويل نفقاتها من خلال الديون العمومية الداخلية.

وبناءا على ذلك نقدم الاقتراحات والتوصيات التالية:

- اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة من شأنها النهوض بالاقتصاد الجزائري، من خلال الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال ترشيد النفقات العمومية.

- تحقيق شفافية أكبر للمالية العامة.

- فتح المجال أمام القطاع الخاص من أجل مساهمته في الاستثمارات خارج قطاع المحروقات كقطاع السياحة من أجل تنويع الاقتصاد الوطني وبناء قاعدة استثمارات متينة تهدف إلى التخلص من التبعية النفطية وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

- استغلال الطاقات المتجددة التي تزخر بها البلاد كمورد هام لتمويل النفقات العمومية خارج قطاع المحروقات وما يتميز به من تقلبات تعود سلبا على استقرار الوضع الاقتصادي الوطني.

الإحالات والمراجع:

- بوشليط، أميرة. (2016) . إشكالية الإنفاق العمومي في الجزائر وأزمة تراجع أسعار النفط سنة 2014، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية (07).

- فقير، انتصار. غانم يزبك، دالية. (2016). تضاؤل الموارد: التحديات المالية وتداعياتها على الاستقرار في الجزائر، مركز كارنيغي للشرق الأوسط.

- تقرير رؤية السعودية لآفاق 2030.

- تقرير صندوق النقد الدولي رقم 318/17 حول تقييم المملكة العربية السعودية، (سبتمبر 2017).

- تقرير مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية "رؤية 2030" لعام 2016.

- صندوق النقد الدولي. (2007). دليل شفافية المالية العامة.

- بلعاطل، عياش . نوي، سميحة . (2013).آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001-2014، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي الموسوم بتقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

- عصفور، محمد شاكر. أصول الموازنة العامة، (عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2008).

- عفر، محمد عبد المنعم . فريد مصطفى ، أحمد. الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النّظريّة والتّطبيق، (مصر : مؤسسة شباب الجامعة، 1999).
- أبو دوح، محمد عمر. ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة،(الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006).
- عايب،وليد عبد الحميد. الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، (بيروت-لبنان : مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2010).
- **M.Ait Mokhtar , Omar. L'Algérie en quête d'une rationalisation des dépenses publiques, article disponible sur le site : http://www.univchlef.dz/drupub/sites/default/files/article%20ait%20mokhtar%201.pdf**
- **Office National des Statistiques: ONS. Statistiques:2011-2015.**
- **Rapports de la Banque d'Algérie pour les années : 2000-2016.**
- **IMF Country Report. (May 2016) .**